TRENDS | ترندز
Economic studies | للدراسات الاقتصادية
Trends ekonomi politikaları araştırma merkezi



ورقة بَحْثية بعنوان

أثر الحرب على الاتّجار بالبَشَر في سوريا ودول اللُّجوء

يحيى السيد عمر

يونيو 2021

مركز ترندز للدراسات الاقتصادية

مُؤسَّسة بحثية عِلْمية مستقلّة؛ تهتم بدراسة وتحليل الأحداث الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية، وتداعياتها على الجوانب السياسية والاجتماعية. يعمل المركز على دراسة تأثيرات الأحداث الاقتصادية على الواقع السياسي والإستراتيجي في سوريا وعموم المنطقة، وتحليل تداعياتها وانعكاساتها. كما يُعنَى المركز بدراسة الواقع الحالي للبنى الاقتصادية الإقليمية والدولية، وتحديد العلاقات فيما بينها بما يُشكّل دعمًا حقيقيًّا لصُنّاع القرار، ويُشكّل قيمة اقتصادية مضافة لرجال وروّاد الأعمال والمهتمين بالشأن الاقتصادي.

TRENDS | ترندز
Economic studies | للدراسات الاقتصادية
Trends ekonomi politikaları araştırma merkezi

للتواصل مع المركز

info@trendsstudies.org
trendsstudies.org

جميع الحقوق محفوظة لمركز ترندز للدراسات الاقتصادية

فهرس

ملخص البحث	4
مُقدّمة	5
المبحث الأول	
ظاهرة الاتّجار بالبَشَر بين المفهوم النَّظَري والأثر الواقِعي	8
المبحث الثاني	
الحرب في سوريا والاتّجار بالبَشَر... حقائق وأرقام	16
النتائج والتوصيات	26
قائمة المراجع	27

مُلَخَّص

تَهْدف هذه الوَرَقة لدراسة أثَر الحرب في سوريا على الاتّجار بالبَشَر في سوريا وفي دول اللُّجوء، ولتحقيق هذا الهدف قامت الوَرَقة بدراسة مَفْهوم الاتّجار بالبَشَر والتطرُّق لمختلَف أشكاله وصوره، كما قامت بدراسة وتحليل تَداعيات الثورة السّورية على أنْشِطة الاتّجار بالبَشَر داخل سوريا وفي دول اللُّجوء والعُبور.

واعتمدت الوَرَقة على مَنْهَجين بحثيَيْن، هما المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي.

وخلصت هذه الدّراسة إلى أن الحرب في سوريا أدَّت لتنامي أنشطة الاتّجار بالبَشَر داخل سوريا وفي دول اللُّجوء، كما خلصت أيضًا إلى أن الواقع الاقتصادي الذي أفرزته الثورة السّورية يُعْتَبر من أكثر العوامل تحفيزًا لأنشطة الاتّجار بالبَشَر في سوريا.

مُقدّمة

تُعدّ قَضية الاتّجار بالبَشَر من أكثر القضايا التي تُهدّد الأمن الإنْساني على مستوى العالَم أجمع، وغالبًا ما تقترن الحروب والأزمات السّياسية والأمْنية بنشاط ظاهرة الاتّجار بالبَشَر، وفي سوريا ومنذ بداية الثورة ازدادت مُعدّلات الاتّجار بالبَشَر بشكل مطَّرد في سوريا أو في دول اللُّجوء وحتى في دول العُبور، وعلى الرَّغم من عدم وُجود إحصائيات رسمية توضِّح حَجْم وأثر الاتّجار بالبَشَر إلّا أن التقارير الأُمَمية تشير إلى تنامي هذه الظّاهرة، وبالتّأكيد فإن للأزْمة السّياسية والأمْنية أثرًا مباشرًا على زيادة هذه الظاهرة.

وممّا لا شك به أن هذه الظّاهِرة تُشَكِّل تهديدًا إضافيًّا للسّوريّين في الدّاخِل وفي دول اللُّجوء والعُبور، كما تُشَكِّل تهديدًا مباشرًا للتَّماسُك الاجْتِماعي في سوريا، وقد يصل هذا التّهديد لمرحلة تهديد كيان الدولة السّورية، وانطلاقًا من خُطورة هذه الظّاهرة وأهَمّية دراسة أسبابها وتداعياتها سيكون محور هذه الورقة تحديد أسباب وتَداعيات ظاهرة الاتّجار بالبَشَر في سوريا وفي دول اللُّجوء والعُبور.

وتنطلق هذه الورقة في تحقيق هدفها البحثي من الإشكالية البَحْثية التّالية: " ما أهم أسباب ازدياد ظاهرة الاتّجار بالبَشَر في مجتمعات النُّزوح واللُّجوء السّورية؟"، كما تنطلق هذه الورقة في معالجتها لمشكلتها البَحْثية من عِدّة فرضيّات هي:

الفرضية الأولى: يُشَكِّل انعدام الأمن عاملًا مساعدًا لزيادة مُعدّل الاتّجار بالبَشَر.

الفرضية الثّانية: تُشَكِّل صعوبة الوصول للخِدْمات عاملًا مساعدًا لزيادة مُعدّل الاتّجار بالبَشَر.

الفرضّة الثّالثة: تُشَكِّل الفوضى القانونية والسّياسية عاملًا مساعدًا لزيادة مُعدّل الاتّجار بالبَشَر.

ولاختبار صحّة الفرضيّات ستعتمد الورقة على منهجين اثنين، وعلى الرغم من تباين هذين المنهجين في جوهرهما إلّا أن هذا التّباين ضروري للإحاطة بالموضوع من مُختَلف جوانبه، لا سيما أن القضايا الاجْتِماعية نادرًا ما تكون نتيجة لدافع أو عامل واحد، بل هي نتيجة لجملة دوافع وعوامل مختلطة، ولذلك ستستخدم هذه الدّراسة مَنْهَجي الاستقراء والاستنباط، وتم اعتماد هذين المنهجَيْن كونهما متعارضَيْن في الأسلوب، فالتّعارض هنا قد يقود إلى تغطية جوانب البَحْث تغطيةً تامّةً، وفيما يلي تبيان هذه المناهج:

- **المنهج الأول:** المنهج الاستقرائي، ويعتمد هذا المنهج على الاستدلال الذي ينتقل من الجزئي إلى الكُلّي، بمعنى الحُكْم على الكُل بما يوجد في الجزئيّات، بحيث يكون الاستنتاج الجزئي مَدْخلًا للتعميم الكُلّي. وتتمثَّل مُبَرِّرات استخدام هذا المنهج في صعوبة حَصْر جميع مفردات المجتمع المدروس، فلا يمكن دراسة جميع حالات الاتّجار بالبَشَر في سوريا، ولكن يمكن دراسة نماذج مُحدَّدة وعند الوثوق من صحة ما تَم التّوصُّل إليه يمكن تعميم النَّتائج على جميع مفردات البيئة محل الدّراسة.

- **المنهج الثّاني:** المنهج الاستنباطي، ويختلف هذا المنهج عن الاستقرائي في الاتّجاه، فهو ينتقل من التّعميم إلى التّخصيص، ويقوم هذا المنهج على الانطلاق من المُسَلَّمات والبديهيات والمعارف العامّة ومِن ثَم الانتقال إلى الجزئيّات، ويُطْلَق عليه أحيانًا اسم الاستدلالي أو الاستنتاجي، وفي هذه الدّراسة تَتمثَّل المُسَلَّمات في وُجود مُؤَشّرات تُؤَكِّد تنامي ظاهرة الاتّجار بالبَشَر في سوريا وفي دول اللُّجوء.

المبحث الأوَّل

ظاهرة الاتّجار بالبَشَر بين المفهوم النَّظَري والأثر الواقِعي

تُعدّ ظاهرة الاتّجار بالبَشَر من الجرائم القديمة، فمن الصُّعوبة بمكان تحديد نقطة زمنية ظهرت عندها هذه الجريمة، فمنذ نُشوء الحضارات الأولى بدأت تجارة البَشَر بالازدهار، وذلك من خلال تجارة الرَّقيق، وبلغت هذه التّجارة من الخطورة بحيث كانت تُعدّ إحدى أكثر أنواع التّجارة توليدًا للأرباح، ومِن الملاحَظ هنا أنَّه وقديمًا كأن الاتّجار بالبَشَر يتم على أساس عِرْقي وديني، فالشُّعوب القديمة كانت تميل لاسترقاق أفراد تابعين لحضارات أخرى أو لأديان أخرى، وحينها لم يكن يعرف من تجارة البَشَر إلّا نَمَطَيْن؛ هما العُبودية والبغاء، وكانت تتركَّز تجارة العبيد على تمويل الأنشطة الزراعية والخِدْمة المنزلية والمشارَكة في الحروب، وفي بعض الحالات لتقديم القرابين البَشَرية، ففي بعض قبائل إفريقيا وقبائل أمريكا اللاتينية وثَّقت بعض الدّراسات التاريخية قيام بعض القبائل بشراء العبيد لتقديمهم قرابين، ولعل ذروة الاتّجار بالبَشَر في التاريخ بلغت في القرون اللّاحقة لاكتشاف الأمريكيتين، فشهدت تجارة العبيد تنظيمًا واسعًا، وعمل عدد واسع من البيض الأمريكيين في تجارة العبيد لا سيما من إفريقيا، إضافةً لنشاط هذه التّجارة في قارة أوروبا، وبدءًا من منتصف القرن التاسع عشر بدأت هذه التّجارة بالتراجع بنتيجة الضغوط القانونية إضافةً لبداية ظهور مبادئ حقوق الإنسان، وإن كانت في مراحلها الأول، لتنتهي هذه الظاهرة بشكلها المُنَظَّم كما انتهت كتجارة قانونية ترعاها الحُكومات.

إن انتهاء تجارة العبيد كظاهرة قانونية لم يَعْن أبدًا انتهاءَها، بل تحوَّلت لتجارة سِرية وغير مشروعة، وفي النصف الثاني تراجعت مستويات تجارة العبيد لقيم مُتدَنّية، وإن لم تنته بشكلٍ تامّ، فالعديد من الدول حتى الآن لم تَسُن قوانين واضحة فيما يَتعلّق بتجريم تجارة العبيد، هنا تجدر الإشارة إلى أن الضغوط القانونية والدَّولية والحكومية على تجارة العبيد نجحت في التّخفيف بشكلٍ ملحوظ منها، إلّا أن

هذه التّجارة تحوَّلت لأشكال أخرى وهو ما يسمَّى حاليًا بالاتّجار بالبَشَر، أو العُبودية الجديدة، فلم تَعُد قضايا الاتّجار بالبَشَر محصورةً بالعُبودية، بل تحوَّلت لأشكال جديدة كعمالة الأطفال والاستغلال الجنسي والعمالة القَسْرية وغيرها من الأشكال الأخرى التي تُمثِّل أركان تجارة البَشَر في وقتنا الراهن.

مفهوم الاتّجار بالبَشَر

يُعْتَبر مفهوم الاتّجار بالبَشَر مفهومًا واسعًا نِسْبيًّا، فهو يطال مختلف أشكال استغلال الإنسان بهدف تحقيق المنفعة المادّية وأحيانًا السّياسية، فوفقًا لبروتوكول الأُمَم المُتَّحِدة الخاص بمُكافَحة الاتّجار بالأشخاص؛ فإن الاتّجار البَشَر يُقْصَد به: "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بالتهديد بالقوة أو باستعمالها، أو غير ذلك من أشكال القَسْر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخِداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقّي مبالغ مالية أو مزايا لنَيْل موافقة شَخْص له سيطرة على شخص آخر بغرض الاستغلال، ويشمل الاستغلال كحد أدنى استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي أو السُّخرة أو الخِدْمة قَسْرًا، أو الاسترقاق أو الممارسات الشَّبيهة بالرِّق أو الاستعباد أو نَزْع الأعضاء"(1).

وفقًا لمفهوم مُنَظَّمة الأُمَم المُتَّحِدة للاتّجار بالبَشَر فإن العديد من الأنشطة تقع في هذه الخانة، ولعل الرّابط المشترك بين هذه الأنشطة هو المنفعة المادّية للمُتاجِرين سواءً أكانت منفعةً مباشرةً أو غير مباشرة، إضافةً لمنافع أخرى غير مادّية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الاتّجار بالبَشَر يختلف نسبيًّا عن تهريب المُهاجِرين في بعض النقاط إلّا أنّه يشترك معه في نقاط أخرى، فهو يتقاطع معه في كونهما نشاطًا غير شَرْعي، كما أنّهما يَتِمّان بهدف المنفعة المادّية، ويختلف عنه من ناحية

1. United nation office on drugs and crime. Toolkit to Combat Trafficking in Persons, Vienna, 2008, p2.

قبول الضَّحية والموافقة، وهذا التّوضيح للاتفاق والاختلاف بين مفهومي الاتّجار بالبَشَر وتهريب المُهاجِرين ضروري للغاية، وذلك لكونهما يرتبطان في آلية العمل والتّنفيذ، ناهيك عن أنَّه في غالِبية الأحيان تنتهي عَمَليات تهريب المُهاجِرين إلى عملية استغلال، وقد تصل لمرحلة الاتّجار بالبَشَر، وفي الجَدول التّالي توضيح لأهم نِقاط الاختلاف والاتّفاق بين المَفْهومَيْن:

معيار المقارنة	الاتّجار بالبَشَر	تهريب المهاجرين
الموافَقة	لا وجود لموافقة الضحايا على أفعال المُتاجِرين بهم.	يتم تهريب المُهاجِرين بناءً على موافقة منهم.
الاستغلال	يستمر استغلال الضحايا باستمرار منفعة المُتاجِرين.	تنتهي عملية الاستغلال بعبور المُهاجِرين الحدود أو وصولهم للجهة المطلوبة.
مصدر الرِّبح	استغلال جهود وعمل وأجساد الضحايا.	رسوم يفرضها المُهَرِّبون على المُهاجِرين لقاء تهريبهم على الحدود.
الحُدود الإقليمية	قد تتم عملية الاتّجار بالبَشَر داخل حدود الدولة أو خارجها.	تهريب المُهاجِرين تتم عبر الانتقال لدولة أخرى.
المعايير الإنْسانية والقانونية	أفعال غير إنْسانية وغير قانونية.	أفعال غير إنْسانية وغير قانونية.

جدول 1: معايير التوافق والتباين بين مفهومي الاتّجار بالبَشَر وتهريب المُهاجِرين، المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى بروتوكول مُنَظَّمة الأمم المُتَّحِدة الخاص بالاتّجار بالأشخاص

تزداد مُعدّلات الاتّجار بالبَشَر عند توافر ظروف أمْنية واقتصادية وسياسية واجْتِماعية في البيئات المعنية، فهي تزداد عندما يوجد تفاوت طبقي حاد بين شرائح المجتمع، إضافةً لازديادها في حال الاضطرابات الأمْنية والسّياسية وفي حالة عدم المساواة بين الجنسَيْن، والفساد والاستضعاف نتيجة عجز النّظام القضائي إضافة لإخفاق الحُكومات في توفير الاستقرار والحماية لأفرادها، وارتفاع الطلب على المتعة الجِنْسية التّجارية،

وغالِبية هذه العوامل تَنْشَط وتكثر في ظل الصِّراعات والحروب لا سيما في الحروب الأهلية، وكما أسلفنا سابقًا فإن الاتّجار بالبَشَر وتهريب المُهاجِرين غالبًا ما يقترنان ويتقاطعان، والهجرات الجماعية هي إحدى مُفْرَزات الأزمات السّياسية والاجْتِماعية والأمْنية، وهو ما يُعزِّز الطرح بأن بيئة الصِّراعات تُعدّ بيئة خِصْبة لانتشار الاتّجار بالبَشَر بشتَّى صوره وجميع أشكاله.

يمكن القول بأن جريمة الاتّجار بالبَشَر وتهريب المُهاجِرين والاضطرابات الأمْنية والسّياسية تُشَكِّل عوامل مترابطة مع بعضها، ونشاط إحدى هذه العوامل كفيل بتنشيط العاملين الآخرين، فقلَّما يوجد أحد هذه العوامل بشكل مُستقِل، وهنا ولتوضيح هذه القضية يمكن الاستعانة بالحالة الليبية، فليبيا تُعدّ إحدى الممرّات الرئيسة التي يسلكها المهاجرون غير الشَّرعيّين إلى إيطاليا، ومنها إلى عموم الدول الأوروبية. وعقب سقوط نظام القذافي عقب ثورة فبراير عام 2011، نشطت الهجرة غير الشرعية من إفريقيا لا سيما من دول وسط إفريقيا إلى إيطاليا، فوفقًا للتقارير الأُمَمية والدَّولية فإن مُعدّلات الهجرة غير الشَّرعية والتي تتَّخذ من ليبيا ممرًّا لها تضاعفت بعد عام 2011، فأعداد المُهاجِرين غير الشَّرعيّين الذي اتخذوا من ليبيا ممرًّا لهم وبمساعدة شبكات مَحَلّية للتهريب تجاوزت 700,000 شخص بعد عام 2011[1].

وفي ظل تصاعُد الاضطرابات الأمْنية والسّياسية في ليبيا وارتفاع مُعدّلات تهريب المُهاجِرين نجد وبوضوح أن مُعدّلات الاتّجار بالبَشَر ارتفعت هي الأخرى في ذات الفترة، ووصلت لمرحلة خطيرة للغاية إذ لم تَعُد محصورةً بالأشكال الحديثة من أشكال الاتّجار البَشَر بل وصلت لمرحلة العُبودية المباشرة وانتشار تجارة الرَّقيق بشكل

1. Triandafyllidou, Anna. Migration Policy in Southern Europe: Challenges, Constraints and Prospects. P58.

علني، وفي أسواق نخاسة علنية، وفي تقارير صحفية دولية تبيان لسوق النّخاسة في ليبيا، وغالِبية العبيد المباعين هم من المُهاجِرين الأفارقة غير الشَّرعيّين والذين قام مهرّبوهم ببيعهم بعد فشلهم في إدخالهم إلى إيطاليا(1)، وهذه الظاهرة ليست محصورة بليبيا فقط، بل هي تكاد أن تكون حالةً عامّةً تشترك بها غالِبية الدول التي تعاني من اضطرابات سياسية وأمْنية وخللًا اجْتِماعيا كسوريا واليمن وغيرها من الدول.

مظاهر الاتّجار بالبَشَر

إن تراجع تجارة العبيد المباشرة في جزء كبير في دول العالم - باستثناء بعض دول إفريقيا - لا ينبغي أن يُفْهَم أبدًا على أنه تراجع حقيقي في مستويات الاتّجار بالبَشَر، فكما أسلفنا سابقًا فإن لتجارة البَشَر أشكالًا وصورًا جديدة، وغالِبية هذه الصّور الجديدة سببُها الملاحقة القانونية للعُبودية، وفيما يلي نبيّن أبرز الصّور الحديثة للاتّجار بالبَشَر في الوقت الحالي:

• تجارة الجِنْس

وتُعدّ من أكثر مظاهر الاتّجار بالبَشَر انتشارًا، وتتم من خلال تقديم المتعة الجِنْسية التّجارية، وتتم استغلال النِّساء في تجارة الجِنْس من خلال الإكراه أو التهديد بالقوة أو من خلال الابتزاز بالسُّمعة وغيرها من الوسائل، وتجدر الإشارة هنا إلى أن موافقة الضَّحية للعمل في الجِنْس التّجاري قد لا تكون كافية لتبرئة المُتاجِرين، فالموافقة المبدئية للضَّحية على الجِنْس التّجاري قد لا تعني الموافقة الدّائمة، كما أن بعض القوانين الدَّولية لا تهتم بموافقة الضَّحية من عدمها في قضايا الجِنْس التّجاري وغيرها من قضايا الاتّجار بالبَشَر، بل تهتم بموقف المُتاجِرين وهدفهم النهائي والمُتمثِّل باستغلال الضحايا لتحقيق مكاسب مادّية(2).

1. Refugees and Migrants. African migrants reportedly being sold in 'slave markets' in Libya, UN agency warns. 11 April 2017, on site: https://cutt.us/z8Q5j2

2. United nation office on drugs and crime. Toolkit to Combat Trafficking in Persons, Vienna, 2008, p5.

• **الاتّجار بالأطفال لأغراض الجِنْس**

ويشمل هذا الأمر نَقْل أو إيواء أو رعاية أو استقبال أي شخص يقل عمره عن 18 عامًا بهدف استغلاله في الدّعارة، وفي هذا الشأن لا أهَمّية أبدًا لموافقة الضَّحية، فموافقة الطفل على عمله في الجِنْس التّجاري أو غير التّجاري ليس لها أي مُبرِّر قانوني وحتى أخْلاقي أو اجْتِماعي.

• **العَمَل القَسْري**

ويتعلق هذا الأمر بأي نشاط يقوم على إجبار شخص على العمل سواء بالتهديد بالقوة أو باستخدامها، أو الإكراه النَّفسي أو الاحتيال أو الاستغلال القانوني، وغيرها من أشكال الابتزاز، وتجدر الإشارة إلى أن غالِبية حالات العَمل القَسْري تتم بحق المُهاجِرين لا سيما غير الشَّرعيّين، والذين لا يتمكَّنون من استخدام الوسائل القانونية للحِفاظ على حُقوقهم نتيجة عدم حيازتهم لأوراق قانونية، وهذا الأمر لا ينفي وجود حالات عمل قَسْري لمواطني الدول ضمن الدولة نفسها.

• **عُبودية الدّيون**

ويتم هذا الأمر من خلال استغلال ديون الأفراد لإجبارهم على العمل بدون أجر أو بظروف غير إنْسانية أو إجبارهم على الجِنْس التّجاري، فعلى سبيل في بعض دول جنوب شرق آسيا يُقدّر عدد الأشخاص الذين ورثوا ديونًا عن آبائهم بعدّة ملايين شخص، ويتم استغلالهم من خلال عُبودية الدّيون، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه في بعض الحالات تقوم شبكات الاتّجار بالبَشَر بتشجيع الأفراد على الاقتراض مع مُعدّلات فائدة مرتفعة وشروط سداد مرتفعة ممّا يجعل من الصعوبة سداد الدّيون، ولاحقًا وبعد العجز عن السَّداد يتم استغلالهم من خلال عُبودية الدّيون.

• **العُبودية المنزلية**

وهذه الحالة تحدث عندما لا يستطيع العُمّال المنزليون والخَدم تَرْك عملهم بحُرّية، وتُفْرَض عليهم قيود تَحول دون قُدرتهم على المغادَرة، إضافةً لإعطائهم أجورًا

متدنية ودون مَنْح إجازات، كما يتعرَّض البعض منهم لسوء المعاملة والعُنْف الجَسَدي وأحيانًا الاستغلال الجِنْسي.

- **عمالة الأطفال**

قد لا تُعدّ عمالة الأطفال العادية في بعض الأحيان قانونية، أو على الأقل لا تُعدّ من ضمن صور الاتّجار بالبَشَر، إلّا أن عمالة الأطفال القَسْرية تُعدّ حُكمًا من أشكال الاتّجار بالبَشَر، وتكثر هذه الحالة في البيئات التي يعيش بها الأطفال بعيدًا عن ذويهم، كما تُعدّ حالة التّسَوُّل القَسْري إحدى صور الاتّجار بالبَشَر.

- **تجنيد الأطفال**

ويُقصَد بها استخدام الأطفال في الأعمال العَسْكَرية، وغالبًا ما تلجأ الجماعات غير الرَّسمية والميليشيات المسلَّحة لهذه الوسائل، وتظهر هذه الظّاهِرة بشكل جَلي في الحروب الأهلية وفي حال تفكُك الدول، كليبيا وسوريا واليمن وبعض الدول الإفريقية.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه الصّور للاتّجار بالبَشَر لا يمكن اعتبارها الصّور الوحيدة والحصرية، فالملاحَقة القانونية والضَّغط على المُتاجِرين قد تدفعهم لابتداع أساليب وطُرُق جديدة للمتاجرة بالأشخاص، وهنا تظهر أهَمّية المرونة القانونية والقضائية والتي يجب أن تسمح باكتشاف وملاحقة أي صور جديدة للاتّجار بالبَشَر.

الآثار الاجْتِماعية والنَّفْسية والاقتصادية النّاجِمة عن الاتّجار بالبَشَر

يُعدّ الاتّجار بالبَشَر جريمة قانونية وأخْلاقية وإنْسانية، وبالإضافة لتَبِعات هذه الجريمة على الجوانب السّابقة إلّا أن لها آثارًا أخرى على الضَّحايا وعلى البيئة بالكامل على المستوى الاجْتِماعي والنَّفْسي والاقتصادي، وفيما يلي تبيان لأهَم الآثار التي تُسبِّبها جريمة الاتّجار بالبَشَر على عدّة مستويات.

الآثار النَّفْسية والاجْتِماعية

تتمثَّل الآثار النّاجِمة عن الاتّجار بالبَشَر بالخَجَل والانطواء، لا سيما في حالة الاستغلال الجنسي، وقد تصل لمرحلة الاكتئاب والذي قد ينتهي بالانتحار، كما أن بعض الضحايا قد يرغبون بالانتقام ممن قام بالمُتاجَرة بهم؛ ممّا يقودهم إلى الإجرام.

الآثار الاقتصادية

تقود جريمة الاتّجار بالبَشَر كغيرها من الأنشطة غير الشَّرعية إلى تشوُّه سوق العمل ونشاط عَمَليات تبييض الأموال، كما تقود إلى خلل هيكلي في آلية العرض والطلب، وتسبّب نقصان في الموارد البَشَرية نتيجة ضياع قِسْم من هذه الموارد في أنشطة الاتّجار بالبَشَر، إضافةً لتحوُّل قسم من رؤوس الأموال إلى الأنشطة المرتبطة بالأعمال غير المشروعة؛ مما ينعكس سلبًا على الدَّورة الاقتصادية، وفي هذا الصدد تقول مُنَظَّمة العمل الدَّولية: إن رؤوس الأموال التي تُحقِّقها تجارة البَشَر تتجاوز 150 مليار دولار سنويًّا(1)، وتشمل الجِنْس التّجاري وعِمالة الأطفال والعِمَالة القَسْرية وغيرها، كما تقول المُنَظَّمة بأنه على مستوى العالم يوجد أكثر من 22 مليون عامل يعملون بشكل قَسْري وهو ما يسمَّى بالعُبودية الجديدة.

وتُظهر النتائج الاقتصادية لجريمة الاتّجار بالبَشَر على مستوى الدول المُصَدّرة لخِدْمات الاتّجار بالبَشَر؛ فإن النَّتائج تتمثَّل بخسارة طاقتها البَشَرية العاملة، إضافةً لزيادة الأُمّية والأمراض النَّفْسية بين الأطفال ممّا يُؤثِّر على عملية التّنمية مستقبلًا، وعلى مستوى الدول المُستقْبِلة؛ فإن الآثار تظهر من خلال زيادة مُعدّلات الأنشطة الخفية أو أنشطة الظل، كما تُشَكِّل إحدى العَقَبات أمام تطبيق السّياسات الاقتصادية.

1. ILO says forced labor generates annual profits of US$ 150 billion. International Labour Organization. 20 May 2014, on site: https://cutt.us/1IJKy

المبحث الثاني

الحرب في سوريا والاتّجار بالبَشَر... حقائق وأرقام

تُعدّ الحرب في سوريا وفقًا لتصنيف مُنَظَّمة الأُمَم المُتَّحِدة أسوأ أزمة إنْسانية في العصر الحديث بعد الحرب العالمية الثانية، فمنذ عام 2011 ولا سيما بعد تحوُّل الثورة لصراع عسكري داخلي سبَّب دمارًا هائلًا على مستوى البِنْية التحتية والكُتَل السَّكنية، كما سبَّبت تراجعًا حادًّا في مُختلف المُؤَشّرات الاقتصادية في البلاد، فعلى مستوى الناتج المحلي الإجمالي تم تسجيل خسائر فاقت 324 مليار دولار، إضافةً لارتفاع مُعدّلات التّضَخُّم لمستويات غير مسبوقة، وانهيار في قيمة العُمْلة المَحَلّية، وانتشار الفقر والتهديد بالمجاعة.

وعلى مستوى التهجير القسري، سبَّبت الحرب لجوء أكثر من 5.6 مليون سوري إلى بلدان عدّة غالبيتهم في دول الجوار وعلى الأخص في تركيا، وسبَّبت أيضًا نزوح أكثر من 6.4 مليون شخص داخليًّا، كما تقول مُنَظَّمة الأمم المُتَّحِدة بأن 6.5 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وأكثر من 11.7 مليون سوري يحتاجون إلى شكل واحد على الأقل من أشكال المساعَدة الإنْسانية، ومُعدّلات الفقر بلغت في مختلف المناطق السّورية مُعدّلات غير مَسْبوقة، فتحت سيطرة مختلف الأطراف المُتَحارِبة لا تقل نِسْبة الفَقْر عن 90 % وهي مُؤَشّرات خطيرة للغاية.

كل هذه المُؤَشّرات السلبية الاقتصادية والاجْتِماعية مستمرّة في سوريا في ظل تناحُر سياسي وعسكري، فالجغرافية السّورية مُقسَّمة بفعل الثورة والحرب إلى ثلاث مناطق رئيسة، وفي جميع هذه المناطق تُعدّ فوضى السِّلاح وانخفاض الأمن وصُعوبة الوصول للخِدْمات الرئيسة سِمة مشتركة بين هذه المناطق، وبالتّأكيد فإن هذه الظُّروف والمُؤَشّرات الاقتصادية والاجْتِماعية تُعدّ بيئةً خِصْبة لانتشار ظاهرة الاتّجار بالبَشَر، سواء في سوريا أو في دول اللُّجوء أو العُبور، وفي هذا المبحث نناقش تأثير الحرب في سوريا بمختلف جوانبها على تنامي ظاهرة الاتّجار بالبَشَر.

ومن الجدير بالذِّكْر هنا أنَّه وفي ظل ضَعْف السَّيطرة من مختلف الأطراف المُتَحارِبة وفي ظل الفوضى السّياسية والإدارية والعَسْكَرية قد يكون من الصَّعب جدًّا الحصول على بيانات رسمية ودقيقة حول حَجْم ظاهرة الاتّجار بالبَشَر في سوريا، لذلك سيتم الاستعانة بتحليل البيانات الجزئية، إضافةً لاستقراء الأحداث في داخل سوريا وخارجها بهدف للوصول لبيانات صحيحة ودقيقة بشكل نِسْبي.

أسباب تصاعُد ظاهرة الاتّجار بالبَشَر في سوريا

تُعدّ ظاهرة الاتّجار بالبَشَر قديمةً نسبيًّا، فوجودها ليس مرهونًا بالثورة السورية، لكن للحرب دور رئيس في تضاعفها، وليس في نشوئها، ففي عام 2006م تم وضع سوريا على القائمة السَّوداء فيما يتعلق بتجارة البَشَر(1)، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه قبل الثورة السّورية كانت سوريا تُصَنَّف كإحدى بلدان العُبور في جرائم الاتّجار بالبَشَر، إلّا أن الحرب في سوريا حوَّلتها لإحدى أهم بلدان المنشأ في العالم، وغالِبية جرائم الاتّجار بالبَشَر الحاصلة في سوريا قبل عام 2011 كانت تتم بحق اللّاجِئين العراقيّين، والذين قُدّرت أعدادهم بعد غزو العراق عام 2003 بأكثر من 1.5 مليون لاجئ عراقي(2)، وتشير التقارير الصَّحفية الخاصّة بتلك الفترة إلى أن النَّشاط الأكثر انتشارًا في إطار الاتّجار بالبَشَر كان الجِنْس التّجاري، إضافةً لنشاط شبكات الاتّجار البَشَر والتي كانت تقوم بنقل اللّاجِئين العراقيّين لا سيما النِّساء منهم إلى دول أوروبا الشَّرقية للاتّجار بهم في الجِنْس التّجاري.

بعد عام 2011 تحوَّلت سوريا من بلد عُبور إلى بلد منشأ، وذلك بسبب التّأثير الكارثي للأزْمة والذي يتمثَّل بتزعزع هيكليّات الدَّعْم التقليدية وحتى زوالها أحيانًا،

1. US adds Syria to human trafficking blacklist. Chicago tribune, 2006, on site: https://cutt.us/ahNIX

2. al-Khalidi, Ashraf, et al. Iraqi Refugees in the Syrian Arab Republic: A Field-Based Snapshot. The Brookings Institution University of Bern Project on Internal Displacement. June 2007, p7.

إضافةً لضعف سيادة القانون، وهذا ما خَلَق بيئة مناسبة لنشوء جماعات إجرامية مُنَظَّمة تعمل في مجال الاتّجار بالبَشَر، ناهيك عن لعب الأطراف المتنازعة دورًا مباشرًا في تنشيط الاتّجار بالبَشَر وحتى تَبَنّيه، كما أن ظروف النُّزوح الدّاخِلي والتشرُّد والفَقْر وضَعْف القدرة للوصول للخِدْمات الرئيسة يزيد من فرص نشاط تجارة البَشَر، وتُعدّ قضية تحديد حجم نشاط شبكات الاتّجار بالبَشَر في داخل سوريا أمرًا بالغ الصعوبة لعدة أسباب، منها ضَعْف القُدُرات اللوجستية والفَنّية لدى مختلف السُّلطات في سوريا، الأمر الذي يَحول دون قدرتها على ملاحظة هذه الأنشطة، كما أن بعض الأطراف المُتَحارِبة قد تكون راعية بشكلٍ مباشر أو غير مباشر لأنشطة الاتّجار بالبَشَر، وبالتّالي لا تقوم بالكشف عن الانتهاكات في هذا المجال، فعلى سبيل المثال فإن تنظيم الدولة "داعش" اعتمد على الاتّجار بالبَشَر وعلى الاسترقاق كأحد مصادر تمويله، وإضافة إلى هذا كله فإن العديد من الضَّحايا لا يقومون بتقديم بيانات حول تعرُّضهم للاتّجار، وذلك خوفًا من النظرة الاجْتِماعية الدّونية للضحايا، وانخفاض أو انعدام الجهود الحكومية المتَّبعة في إطار إعادة دَمْج الضحايا في مجتمعهم المحلّي.

وفيما يتعلق بالأسباب المباشرة لارتفاع وتيرة الاتّجار بالبَشَر في ظل الحرب في سوريا يمكن تبيان أهمّها في النقاط التّالية:

أولًا: تَصاعُد وتيرة العُنْف

يُعدّ تَصاعُد وَتيرة العُنْف في سوريا وانتشاره على رقعة واسعة من البلاد أحد أسباب ازدياد نشاط جريمة الاتّجار بالبَشَر، وفي الحالة السّورية وفي ظل تَحَوُّل غالِبية المعارك إلى نَمَط حرب العصابات وانتشار الميليشيّات المسلحة والتي تعاني من ضَعْف قيادتها المركزية فهذه الظروف تُعدّ بيئةً خصبةً لانتشار تجارة البَشَر على عكس الحروب التقليدية بين الجيوش النظامية، وهنا يظهر تأثير هذه الظروف على جريمة الاتّجار بالبَشَر على عدّة مستويات، وهي تجنيد الأطفال في الأعمال العَسْكَرية المباشرة، واستغلال النِّساء لإرضاء المقاتلين، إضافةً لاستخدام الاتّجار

بالبَشَر كأحد مصادر تمويل العمل العسكري، ولا بد من تناول هذه المستويات بشيء من التّفْصيل:

• **تجنيد الأطفال:** تُعدّ جميع الجهات المُتَحارِبة في سوريا متورِّطة بشكلٍ مباشر في عملية تجنيد الأطفال، وإن كان بنِسَب متباينة، فوفقًا لتقرير مكتب رَصْد ومُكافَحة الاتّجار الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية فإن جميع الجهات المُتَحارِبة في سوريا لديها انتهاكات واسعة فيما يتعلق بتجنيد الأطفال في العَمَليات العَسْكَرية المباشرة، بدءًا من الميليشيات الموالية للحُكومة السّورية كحزب الله وغيره من الجماعات المُسَلَّحة المَحَلّية، مرورًا بجبهة النُّصْرة، والجيش الحُر وجميع الفصائل المعارضة للحُكومة وقوات سوريا الديمقراطية(1). ولعل التّجنيد الأبرز للأطفال كان في ظل مناطق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"؛ وذلك من خلال ما أطلق عليه التّنظيم "أشبال الخلافة"(2)، وهم من الأطفال الذين تم تدريبهم على العَمَليات العَسْكَرية وتنفيذ العَمَليات الانتحارية وتنفيذ أحكام الإعدام وقطع رؤوس جنود الحُكومة السّورية وغيرهم.

• **استغلال النِّساء لإرضاء المقاتلين:** استغلت غالِبية الجهات المُتَحارِبة في سوريا النِّساء والفتيات وحتى الأطفال منهن في عَمَليات إرضاء المقاتلين من خلال الجِنْس القَسْري، أو إجبارهن على الزواج المُؤقَّت من المقاتلين، ولعل المثال الأوضح هنا هو قيام تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" بإجبار النِّساء الإيزيديات وغيرهن على ممارسة الجِنْس مع المقاتلين، ففي عام 2019 وبعد هزيمة التّنظيم أعلنت حُكومة كردستان أن أكثر من 3,000 فتاة إيزيدية لا يزلن مجهولات المصير(3)، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن بقية الجهات المُتَحارِبة مارست هذا النَّوع من الاتّجار بالبَشَر،

1. 2020 Country Reports on Human Rights Practices: Syria. US Department of State. 2020, on site: https://cutt.us/L1Y4R

2. Vale, Gina. Cubs in the Lions' Den: Indoctrination and Recruitment of Children Within Islamic State Territory. ICSR, 2018, p11.

3. Engel, Richard. Inside the Secret Rescue of Yazidi Sex Slaves From ISIS Captors. Nbcnews, 7 December 2016, on site: https://cutt.us/5qrU7

ولكن بطريقة سرية، بينما تنظيم "داعش" مارس هذا الأمر بشيء من العلن؛ كونه ينسجم مع أيديولوجية التّنظيم ومع نظرته للنساء على أنهن سبايا، وهذا ما سهَّل تتبُّع هذه الظاهرة في صفوف التّنظيم على عكس ممارسات الأطراف المسلحة الأخرى والتي تمارس هذا الأمر بشيء من السِّرِّية كونه يتعارض في الشَّكْل مع أهدافها المُعْلَنة.

• **استخدام الاتّجار بالبَشَر كأحد مصادر تمويل العمل العسكريّ:** استخدمت الأطراف المتصارعة في سوريا الاتّجار بالبَشَر لتمويل أنشطتها العَسْكَرية، فتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" قام ببيع النِّساء والأطفال لا سيما الإيزيديين منهم بشكلٍ مباشر في أسواق للنخاسة بعضها افتراضية والأخرى تقليدية، فوفقًا لتقرير لجنة الأمم المُتَّحِدة للتَّحقيق المعنية بسوريا عام 2016؛ فإن تنظيم "داعش" قام ببيع آلاف النِّساء والأطفال في محافظات الرقة ودير الزور والحسكة وحلب(1)، وبعضهم لم يتجاوز التاسعة من العمر، وفي شهادات حية أجراها التّقرير مع بعض الناجين قالت بعض الفتيات بأنه تم بيعها 15 مرة.

إن الأطراف الأخرى المُتَحارِبة في سوريا لم تقم ببيع الأشخاص بيعًا مباشرًا في أسواق للنّخاسة لكنها استخدمت وسائل أخرى من الاتّجار بالبَشَر لتمويل أنشطتها العَسْكَرية، كقيامها بخطف المدنيّين والمطالبة بفِدْية ماديّة للإفراج عنهم، وقِسْم من هؤلاء المخطوفين إما يُقْتَلوا أثناء الاختطاف أو يتعرَّضون لأزمات نفسية وأذًى جسدي، فعلى سبيل المثال قامت جبهة النُّصْرة بالإفراج عن صحفيَّيْن إيطاليَّيْن وآخرَيْن إسباني وأمريكي مقابل 20 مليون دولار أمريكي(2)، وتشير تقارير عدّة لقيام فصائل موالية للحُكومة السّورية بعَمَليات خطف مدنيّين بهدف الحصول على الفِدْية المالية.

1. Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic. United Nations, 23 March 2018, p15.

2. Two Italian Hostages Held in Syria by Al Qaeda's Nusra Front Are Freed. Nbcnews, 15 June 2015, on site: https://cutt.us/wN5eV

ثانيًا: الفقر

سبَّبت الحرب في سوريا ارتفاع مُعدّلات الفَقْر لمستويات خطيرة وغير مسبوقة، فوفقًا لتقرير برنامج تقييم الاحتياجات الإنْسانية في سوريا لعام 2021؛ فإن نسبة الفقر في مناطق سيطرة الحُكومة السّورية تصل لـ 99 % وفي محافظة إدلب ومناطق سيطرة الإدارة الذاتية 98 % أما في مناطق درع الفرات فبلغت 94 %(1)، فنِسَب الفقر هذه تقود السُّكّان للوقوع ضحية الاتّجار بالبَشَر، كالدعارة التّجارية، وشبكات التّسَوُّل وبيع الأعضاء، فهذه الأشكال من الاتّجار بالبَشَر نشطت بوضوح في ظل الحرب في سوريا، فعلى مستوى الدعارة التّجارية فإنها نشطت في سوريا في مختلف المناطق، ولا توجد إحصائيات دقيقة حول الحجم الحقيقي لهذه الظاهرة كونها غير قانونية، ولكن وفقًا لتقارير إحصائية وبعض التقارير الرسمية فإنه وفي عام 2013 تم إلقاء القبض على 600 شبكة تمتهن الجِنْس التّجاري غالبيتها كانت في العاصمة دمشق(2)، وغالِبية العاملات في هذا المجال إمّا فقيرات أو تم إجبارهن على هذا الأمر بوسائل ضغط مختلفة.

كما أدَّى الفقر وانعدام الدَّخل وارتفاع نِسَب البَطالة إلى انتشار شبكات التّسَوُّل، والتي يُجْبَر الأطفال والنِّساء على التّسَوُّل مقابل نسبة من المال المجموع، وفي ذات الإطار أدَّى الفقر والفقر المدقع إلى انتشار بيع الأعضاء ومن خلال شبكات خاصّة تُدير هذه العَمَليات، ولا توجد أي إحصائيّات رسمية أو غير رسمية تجاه هذه الظاهرة، إلّا أن العديد من التّقارير الصحفية تشير إلى نشاط هذا الأمر لا سيما في مناطق سيطرة الحُكومة السّورية، كما تم تسجيل وجود مِنَصّات إلكترونية لجمع الراغبين ببيع أعضائهم مع السَّماسرة.

1. SOCIO-ECONOMIC AND POVERTY COMPARISON. Humanitarian Needs Assessment Programme (HNAP) I Syria. 2021, p8.

2. Global Report on Trafficking in Persons 2018. United Nations, 2018, p12.

ومن الأسباب التي تُعزّز من انتشار جريمة الاتّجار بالبَشَر في سوريا وجود أعداد كبيرة من النازحين والذين تُقَدّر أعدادهم بأكثر من 6 ملايين شخص، وقسم كبير من هؤلاء النّازحين لا يحمل أوراقًا ثبوتية ممّا يجعل قَضية استفادته من الحماية القانونية أمرًا صعبًا، إضافةً لاستغلال حالة النُّزوح مِن قِبَل غالِبية الجهات المُتَحارِبة خاصةً من خلال السَّماح بانتقال النّازحين بين مناطق سيطرة الأطراف المُتَحارِبة مقابل مبالغ مالية كبيرة، ومن خلال شبكات تهريب أشخاص داخلية تُديرها الحواجز الأمْنية لكل الأطراف، لا سيما الحواجز المحيطة بمحافظة إدلب والفاصلة بين مناطق سيطرة حركة أحرار الشام ومناطق سيطرة الحُكومة السّورية.

أثر اللُّجوء السّوري على ازدياد مُعدّلات الاتّجار بالبَشَر

تُعدّ بيئات اللُّجوء من البيئات الخصبة لنشاط جريمة الاتّجار بالبَشَر، لا سيما أن اللُّجوء يتم من خلال هجرات قَسْرية جماعية مفاجئة وفي ظروف إنْسانية وقانونية وأمْنية بالغة التّعقيد، ممّا يسمح بنشاط شبكات الاتّجار بالبَشَر، وهنا تظهر جريمة الاتّجار على ثلاث مستويات؛ الأول في دول المنشأ والثاني في دول العُبور، والثالث في دول المستقر، ففي سوريا والتي تُشَكِّل دولة المنشأ تظهر أنشطة الاتّجار باللّاجِئين من خلال استغلال الظروف الأمْنية المتردية والتهديدات التي يتعرَّض لها السُّكّان لمساعدتهم في الخروج من مناطقهم مقابل مبالغ مالية، كما تشمل التسهيلات التي تقدّمها شبكات تهريب الأشخاص إلى خارج الحدود، وهذه الأنشطة تتقاطع بشكلٍ مباشر مع أنشطة تهريب المُهاجِرين، وكما أوضحنا في المبحث الأول من هذه الورقة فإن عَمَليات تهريب المُهاجِرين غالبًا ما تتقاطع أو تنتهي بعَمَليات اتّجار بالبَشَر.

أما فيما يتعلّق بأنشطة الاتّجار بالبَشَر في دول العُبور، فهي الأخرى تستغل حالة الضعف التي يقع فيها اللاجئون لا سيما الفئات الأشد ضعفًا منهم وهم الأطفال والنِّساء، وهنا تجدر الإشارة إلى أن بعض الدول قد تكون دولة مستقر وعبور في ذات الوقت، كتركيا مثلًا، فتركيا من أهم الدول التي احتضنت اللّاجِئين، إذ تُقدّر

أعدادهم بأكثر من 3.5 مليون لاجئ(1)، وفي ذات الوقت تُمثِّل تركيا طريقًا رئيسًا لعبور اللّاجِئين السّوريّين باتجاه أوروبا، وتظهر أنشطة الاتّجار بالبَشَر في دول العُبور من خلال الاستغلال الجنسي للنساء وللأطفال، إضافةً لقيام شبكات التهريب بابتزاز المُهاجِرين لتلقّي مبالغ مالية منهم مقابل تسهيل عبورهم، وهاك أمثلة عديدة لقيام العديد من شبكات تهريب المُهاجِرين بالاتّجار باللّاجِئين السّوريّين، ففي ألمانيا تم الحُكْم على سوري من أصول فلسطينية بتهمة الاتّجار باللّاجِئين السّوريّينَ(2).

تزداد فُرَص استغلال اللّاجِئين لا سيما المقيمين منهم في المخيَّمات العشوائية، فتنشط شبكات الاتّجار بالبَشَر في هذه المخيمات، كما أن افتقاد جزء كبير من اللّاجِئين لأوراق ثبوتية تَحول دون استفادتهم من الحماية القضائية، وهذا ما يُسَهِّل عمل شبكات الاتّجار بالبَشَر، وتظهر أنشطة هذه الشَّبكات من خلال الجِنْس التّجاري، وعَمالة الأطفال، والزواج القَسْري، وزواج القاصرات، وبيع الأعضاء البَشَرية وغيرها من الأنشطة غير الشَّرعية، ففي لبنان ألقت السُّلطات اللبنانية القَبْض على شبكة تَمْتهن تشغيل الفتيات السّوريّات في شبكات للجِنْس التّجاري، ففي إحدى الشبكات تجاوز عدد الفتيات السّوريّات 70 فتاة يتم استغلالهن في بيوت الدعارة، وفيما يخص زواج القاصرات أوضح تقرير لمفوضية شؤون اللّاجِئين أن عدد الفتيات السّوريّات القاصرات والتي تم تزويجهن في مخيَّمات اللُّجوء في لبنان يبلغ 29% من إجمالي عدد اللّاجئات القاصرات(3).

ووفقًا لذات الدّراسة فإن نِسَب الفقر المرتفعة تُعدّ أحد أهَم أسباب هذه الظّاهرة إضافةً لضعف تأثير المنظمات الإنْسانية والتي يقتصر دورها على تأمين خيم وسلال غذائية في أفضل الأحوال إضافةً لضَعْف الدَّعْم الحكومي اللبناني

1. Syria emergency. The UN refugee agency, on site: https://cutt.us/p9V9n

2. German police busts suspected refugee smuggling ring. Dw, 19 January 2021, on site: https://cutt.us/aqx4L

3. 101 Facts & Figures on the Syrian Refugee Crisis. United Nations High Commissioner for Refugees. Beirut, July 2019.

وفساد جهاز القضاء، ويقول التقرير بأن مُعدّل الدّيون التي ترزح تحتها العائلات السّورية في لبنان ارتفع من 800 دولار عام 2016 إلى 1,000 دولار عام 2018 وهو في ارتفاع مستمر، وغالِبية الأسر التي تقوم بتزويج القاصرات تتم لأشخاص ميسوري الحال وتكون الموافقة على الزَّواج مِن قِبَل الأهل في مقابل دفع ديون الأسرة، وفي ذات الصَّدد أصدر مجلس اللّاجِئين الدنماركي تقريرًا يقول بأن 7% من الأطفال السّوريّين اللّاجِئين يستغلون في عمالة شبه قَسْرية(1)، وهذه الظروف والأرقام ليست محصورة في لبنان، ففي تركيا والأردن وغيرها ذات الواقع مع اختلاف في النِّسب.

ويمكن ملاحظة شَكْل جديد من أشكال الاتّجار بالبَشَر فيما يتعلَّق باللّاجِئين السّوريّين، فبعض الحكومات تحاول استغلال اللّاجِئين لتحقيق مكاسب سياسية أو للضَّغط على دول أخرى، فغالِبية الدول المستضيفة للسّوريّين لا سيما دول الجوار السّوري تحاول الحصول على مزايا مالية من خلال قَضية اللُّجوء، كما أن قَضية اللُّجوء السوري في تركيا تحولت لقَضية تجاذب بين تركيا والاتحاد الأوروبي، من خلال تهديد الحُكومة التركية بفتح الحدود أمام اللّاجِئين للعبور إلى أوروبا، إضافةً لقيام الحُكومة اليونانية بالتّعامل العنيف من وفود اللّاجِئين العابرة للحدود التُّركية والتي ذهب ضحيتها عشرات من اللّاجِئين السّوريّين.

طُرُق وأساليب مُكافَحة الاتّجار بالبَشَر في سوريا

تُعدّ ظروف الحرب في سوريا على الصعيد الاقتصادي والأمني والاجْتِماعي والسّياسي من العوامل المُحَفِّزة لأنشطة الاتّجار بالبَشَر، سواء في داخل سوريا أو في دول اللُّجوء، ولذلك يمكن وَصْف العلاقة بين الظُّروف التي فرضتها الأزْمة

1. Survey on Child Labour in Agriculture in the Bekaa Valley of Lebanon: The Case of Syrian Refugees. DRC, 2019.

وبين ظاهرة الاتّجار بالبَشَر بالعلاقة السببية، فالظروف التي فرضتها الأزْمة تُمثِّل المتغيِّر المستقل في هذه العلاقة، بينما تُمَثِّل أنشطة الاتّجار بالبَشَر المُتَغيّر التّابع، لذلك فإن المُعالَجة الحقيقية لا يمكن أن تكون إلّا من خلال مُعالَجة الأسباب التي تؤدّي لتنامي هذه الظاهرة، فغالِبية الجهود التقليدية المتَّبَعة في مُكافَحة أنشطة الاتّجار بالبَشَر في سوريا قد تكون مُنْخَفِضة الفعالية، وقد تكون معدومة الفعالية أيضًا، فالمُلاحَقة لشبكات الاتّجار لا تُعدّ كافيةً، فمُعدّلات الفَقْر المرتفع قد تدفع السّوريّين للوقوع ضَحية لهذه الشبكات.

لذلك يمكن القول بأن الحل الرئيس لهذه الظاهرة يَتمَثَّل بإيجاد حَل دائِم للأزْمة السّورية، كون الحَل السّياسي قد يُضْعِف من العوامل المُحَفِّزة لأنشطة الاتّجار، وعلى اعتبار أن الحل السّياسي يبدو بعيد المنال حاليًا، قد يكون الحل الفِعْلي في التقليل من تأثير مُفْرَزات الأزْمة والتي تُعدّ مُحَفِّزة لأنشطة الاتّجار بالبَشَر، ولعل التّمْكين الاقتصادي والاجْتِماعي للّاجِئين قد يكون من الحُلول الجذرية لهذه القَضية كونها تَعْمل على تفريغ الأزْمة من عوامل ضَغْطها وتَحْفيزها لأنشطة الاتّجار بالبَشَر.

خلاصة واستنتاجات

بعد المقارَبة التحليلية في سياق هذه الورقة لأثر الحرب في سوريا على الاتّجار بالبَشَر في سوريا وفي دول اللُّجوء؛ يمكن القول بأن الورقة خلصت للاستنتاجات التّالية:

1. تُشَكِّل الحرب في سوريا عاملًا دافعًا ومُحفِّزًا لنشاط الاتّجار بالبَشَر في داخل سوريا وفي دول العُبور واللُّجوء.
2. تُشَكِّل العوامل الاقتصادية السَّلبية التي خَلَّفتها الحرب في سوريا أحد أهَم عوامل تنشيط الاتّجار بالبَشَر.
3. ارتفاع وتيرة العُنْف بين الأطراف المُتَحارِبة في سوريا أدَّى لزيادة أنشطة الاتّجار بالبَشَر لا سيما الأنشطة المُتَعلّقة بتجنيد الأطفال في الأعمال العَسْكَرية المُباشِرة، والاتّجار المُباشِر بالبَشَر كبيع النِّساء كسبايا.
4. أيّ جهود تَسْتهدف مُكافَحة الاتّجار بالبَشَر داخل سوريا وفي دول اللُّجوء تُعدّ مُنْخَفِضة الفاعِلية في حال استمرار الحرب في سوريا واستمرار تَداعياتها.

قائمة المراجع

1. 101 Facts & Figures on the Syrian Refugee Crisis. United Nations High Commissioner for Refugees. Beirut, July 2019.

2. 2020 Country Reports on Human Rights Practices: Syria. US Department of State. 2020, on site: https://cutt.us/L1Y4R

3. al-Khalidi, Ashraf, et al. Iraqi Refugees in the Syrian Arab Republic: A Field-Based Snapshot. The Brookings Institution University of Bern Project on Internal Displacement. June 2007.

4. Engel, Richard. Inside the Secret Rescue of Yazidi Sex Slaves From ISIS Captors. Nbcnews, 7 December 2016, on site: https://cutt.us/5qrU7

5. ILO says forced labor generates annual profits of US$ 150 billion. International Labour Organization. 20 May 2014, on site: https://cutt.us/1IJKy

6. Global Report on Trafficking in Persons 2018. United Nations, 2018.

7. German police busts suspected refugee smuggling ring. Dw, 19 January 2021, on site: https://cutt.us/aqx4L

8. Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic. United Nations, 23 March 2018.

9. Refugees and Migrants. African migrants reportedly being sold in 'slave markets' in Libya, UN agency warns. 11 April 2017, on site: https://cutt.us/z8Q5j

10. SOCIO-ECONOMIC AND POVERTY COMPARISON. Humanitarian Needs Assessment Programme (HNAP) I Syria. 2021.

11. Survey on Child Labour in Agriculture in the Bekaa Valley of Lebanon: The Case of Syrian Refugees. DRC, 2019.

12. Syria emergency. The UN refugee agency, on site: https://cutt.us/p9V9n

13. Triandafyllidou, Anna. Migration Policy in Southern Europe: Challenges, Constraints and Prospects.

14. Two Italian Hostages Held in Syria by Al Qaeda's Nusra Front Are Freed. Nbcnews, 15 June 2015, on site: https://cutt.us/wN5eV

15. United nation office on drugs and crime. Toolkit to Combat Trafficking in Persons, Vienna, 2008.

16. US adds Syria to human trafficking blacklist. Chicago tribune, 2006, on site: https://cutt.us/ahNIX

17. Vale, Gina. Cubs in the Lions' Den: Indoctrination and Recruitment of Children Within Islamic State Territory. ICSR, 2018.